

ترشح ثورة تونس للنجاح أو للفشل في ميزان علم الاجتماع الثقافي؟

محمود الذواودي(*)

أستاذ علم الاجتماع، جامعة تونس.

● ثورة الرموز الثقافية

تنادي شعارات الثورة التونسية بالقطيعة مع النظام السياسي لعهد بورقيبة وبن علي، اللذين حكما البلاد بدون ديمقراطية وحرية تعبير وعدالة في التنمية بين الجهات كلها. فهي، في رأيي، ثورة في منظومة خريطة الرموز الثقافية: القيم، والفكر، ورؤية الذات، وتصور ماضي المجتمع التونسي وحاضره ومستقبله... ومما زاد في غضب التونسيين وتثوير بوصلتهم الثقافية قبضة نظام بن علي البوليسية الحديدية، واستشرء الفساد في حاشيته، وفي طليعتها زوجته حاكمة قرطاج وأسرتها/ عائلة الطرابلسي، التي عاث أفرادها فساداً داخل المجتمع التونسي وخارجه.

يطالب رواد الثورة، ومعظم التونسيين، اليوم بتأسيس ثقافة جديدة تحتضن ديمقراطية حقيقية وحرية تعبير وعدالة كاملة في تنمية الجهات كافة، بحيث يوضع حدٌ لثقافة إرث نظام بورقيبة وبن علي السياسي المستبد والقمعي، الذي دام أكثر من نصف قرن.

● صمت عن الاستعمار اللغوي الثقافي

ومن مفارقات هذه الثورة الثقافية، أن أغلبية التونسيين تلون بصمت شبه كامل حيال الإرث اللغوي الثقافي الاستعماري، الذي عمل نظام بورقيبة وبن علي على تجذيره في شخصيتهم ومؤسستهم، وفي ثقافة المجتمع التونسي بصفة عامة، بحيث أصبح معظمهم يفتخر به، شعورياً ولاشعورياً، وينادي بصونه والإبقاء عليه.

يتمثل هذا الصمت في سكوتهم عما أسمّيه التخلّف الآخر/ الإرث اللغوي الثقافي

الاستعماري الفرنسي الذي نجح بورقيبة وبن علي في المحافظة عليه على حساب الاستقلال اللغوي الثقافي من المستعمر الفرنسي^(١). فمناداة بورقيبة وبن علي بصون الإرث اللغوي الثقافي الفرنسي على حساب لغة البلاد وثقافتها هي شهادة على ضعف وقصور رؤيتهما للوطنية الحقيقية؛ فالدستور التونسي يعلن في بنوده الأولى أن اللغة العربية هي اللغة الوطنية للمجتمع التونسي المستقل. فكيف يجوز وصف نظامي بورقيبة وبن علي، والنخب السياسية والفكرية والمتعلمة، بالوطنية الحقيقية، وقد عملوا ويعملون على تهميش اللغة العربية وثقافتها^(٢)؟

● غياب السيادة الأخرى

تقتزن مفردة السيادة في القاموس السياسي التونسي بقدرة الدولة على الدفاع عن حدود الوطن، وصون أمنه الداخلي واستقلالية سياسته الخارجية، ومن ثم، سُميت وزارات الدفاع والداخلية والخارجية بوزارات السيادة. وفي المقابل، يجد المرء اليوم غياباً مفزعاً لدى التونسيين لما أود تسميته **السيادة اللغوية**، أي اعتبار اللغة العربية / الوطنية رمزاً لسيادة البلاد التونسية، مثلها مثل العلم التونسي وبقية معالم السيادة التي تتبناها اليوم الأقطار الصغيرة والكبيرة في العالم. فمثلاً، تتبنى المجتمعات المتقدمة مبدأ السيادة اللغوية كعقيدة مقدسة لا تقبل التشكيك فيها والتعدي عليها، وهذا ما نلاحظه في الاتحاد الأوروبي الذي يضم أكثر من عشرين دولة عضواً تحترم فيه لغة أكبر الدول الأعضاء وأصغرهما، كمالطا؛ ذلك بأن اللغة هي رمز للسيادة لا يجوز لأية واحدة منها التنازل عنه^(٣).

● السيادة اللغوية في المجتمعات المتقدمة

تفيد الملاحظات اليوم في المجتمعات المتقدمة أن سيادتها اللغوية تتلخص في المعالم الستة الرئيسية التالية:

- الاستعمال الكامل للغة الوطنية على المستويين الشفوي والكتابي؛
- احترام اللغة الوطنية والاعتزاز بها، والغيرة عليها، والدفاع عنها؛
- معارضة استعمال لغة أجنبية بين مواطني تلك المجتمعات؛
- شعور عفوي قوي لدى المواطنين بالأولوية الكبرى لصالح استعمال اللغة الوطنية في مجتمعاتهم؛

(١) محمود الذوايدي، **التخلف الآخر: عولمة أزمة الهويات الثقافية في الوطن العربي والعالم الثالث** (تونس: الأطلسية للنشر، ٢٠٠٢).

(٢) محمود الذوايدي، **الوجه الآخر للمجتمع التونسي الحديث** (تونس: تهر الزمان، ٢٠٠٦)،

ص ١٤٧ - ١٧٢.

Peter A. Kraus, *A Union of Diversity: Language, Identity and Polity-Building in Europe*, (٣)

Themes in European Governance (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2008).

– مراقبة ذاتية واسعة لدى المواطنين تجعلهم يتحاشون استعمال الكلمات والجمل الأجنبية، مع وجود سياسات وطنية متواصلة عند السلطات لترجمة المصطلحات والكلمات الأجنبية الجديدة إلى اللغة الوطنية.

– اقتران اللغة الوطنية بتحديد هويات الأفراد والجماعات في تلك المجتمعات.

● ضعف السيادة اللغوية في المجتمع التونسي

تبين تلك المعالم الستة أن حال السيادة اللغوية في المجتمع التونسي ضعيف في كل منها:

– على المستوى الشفوي، يمزج التونسيون كثيراً حديثهم بكلمات وجمل وعبارات فرنسية، حتى أنه يصح وصف اللهجة التونسية بأنها «فرانكو – أراب» في الصميم، بحيث يجوز القول إن التونسي العادي غالباً ما يستعمل في حديثه بالعامية كلمة فرنسية واحدة في كل عشر كلمات عربية، وهذا

في الاتحاد الأوروبي الذي يضم أكثر من ٢٠ دولة، تحترم لغة أكبر الدول الأعضاء وأصغرهما. لأن اللغة هي رمز السيادة.

المزج اللغوي يمثل في المجتمع التونسي المعيار اللغوي الاجتماعي، الأمر الذي يجعل الحديث بلهجة تونسية عربية خالية تماماً من أية كلمة فرنسية ضرباً من السلوك اللغوي المنحرف عند معظم التونسيين، كثيراً ما يقابل بالتعجب والحيرة، وحتى التهكم والسخرية. ففي قطاع الإعلام المرئي، تصدر قناة نسمة القنوات التونسية في تبنيها خطاب الـ «فرانكو – أراب» الفوضوي والمشين.

– أما على المستوى الكتابي، فإن استعمال اللغة العربية في الكتابة عند التونسيين ما يزال محدوداً في الأمور الكبيرة والصغيرة؛ فأكثرهم يكتب صكوكه المصرفية، مثلاً، بالفرنسية، وكذا التواقيع. واللغة العربية المكتوبة غائبة في الكثير من المؤسسات التونسية الحديثة؛ فالفرنسية هي لغة العلوم في المؤسسات التعليمية التونسية، ابتداء من مرحلة التعليم الثانوي وانتهاء بمرحلة الدراسات الجامعية العليا. كما إن الفرنسية تبقى لغة الكتابة في جل عمليات البنوك التونسية المصرفية.

ومن آخر معالم فقدان السيادة اللغوية المكتوبة في العهد البائد، صدور مجلتي تونستين بالفرنسية فقط، الأولى مجلة *Nos Enfants* الموجهة إلى الأسرة التونسية، وهي تابعة لعائلة وأقارب الرئيس المخلوع بن علي، والثانية مجلة *L'Etudiant* التي تخاطب الطالب التونسي. أما حال استعمال اللغة العربية في الأمور الكتابية في المجتمع التونسي خارج الإدارات الحكومية، فيجوز أيضاً تسميته بأنه «فرانكو – أراب» كتابية يوازي «الفرانكو – أراب» الشفاهية. إذن، فالمجتمع التونسي اليوم مزدوج اللغة بالكامل على المستويين الشفاهي والكتابي، وهو ما يتناقض، كممارسة لغوية تونسية، مع معايير السيادة اللغوية المشار إليها.

– تشير اليوم الاستبيانات والملاحظات الميدانية المتكررة، بشأن سلوكيات المتعلمين التونسيين اللغوية، إلى أن **أغليبيتهم الساحقة** لا تكاد تبدي بعفوية وارتياح حماسة واعتزازاً باللغة العربية باعتبارها لغتهم الوطنية، فيقترن ذلك عندهم بغياب موقف قوي مدافع بعفوية وغيور في السر والعلانية على اللغة العربية، أي لا يكاد يوجد عندهم أكثر من **شعور فاتر** **إزاء اللغة العربية**^(٤).

إن اللافت للنظر في هذا الصدد أن القيادات السياسية التونسية اختارت منذ الاستقلال – عكس ما نجده عند نظيرتها الجزائرية – ألا تطلق كلمة «**الوطنية**» كنعت للغة العربية، كما تفعل ذلك بالنسبة إلى الكثير من المؤسسات والشركات والبنوك... الحكومية التونسية. وحرمان اللغة العربية من نعت «وطنية» يفقدها الكثير من مكانتها ومشروعيتها في عمق بؤرة وعي التونسيين وممارستهم؛ إذ تكون في تصورهم ووعيهم الشعوري واللاشعوري وكأنها لا تشكل جزءاً صميماً من **الوطنية التونسية**؛ فالعلاقة الفاترة بين **المتعلمين التونسيين** ولغتهم العربية تفيد بأن أجيال المتعلمين التونسيين المزدوجي اللغة والثقافة أو الأكثر «تفرنساً» لفترتي الاستعمار والاستقلال هي أجيال فاقدة موقف الاعتزاز والحماسة والشعور بالغيرة للدفاع بعفوية وقوة عن اللغة العربية. وفي المقابل، تغلب على موقفهم العام من **السيادة اللغوية** حالة من **اللامبالاة** أو حتى **العداوة** **السافرة** لها عند البعض، وهو ما يشير بالبنان إلى ضعف السيادة اللغوية لدى تلك الأجيال^(٥).

– لا يعارض المتعلمون التونسيون اليوم استعمال اللغة الفرنسية بينهم في الشؤون الصغيرة والكبيرة التي يقومون بها في مجتمعهم، بل نجد أنهم في أغليبيتهم يرغبون في ذلك ويفتخرون به، وهو موقف يعكس **عقدة مركّب النقص** لديهم، ويخالف تماماً معايير الالتزام بالسيادة اللغوية في المجتمعات المتقدمة.

– أما الموقف القوي والمتحمس لصالح إعطاء اللغة العربية المكانة الأولى في الاستعمال في جميع قطاعات المجتمع التونسي، فهو مفقود لدى أغلبية المتعلمين التونسيين بعد أن مضى على الاستقلال أكثر من نصف قرن.

– يلاحظ غياب هاجس مراقبة النفس لتجنّب استعمال الكلمات الأجنبية عند التونسيين. ولعل ازدياد انتشار ظاهرة الـ «فرانكو – أراب» بين الشباب ولدى الكهول اليوم هو دليل على **ضعف وعيهم بأهمية السيادة اللغوية**.

– إذا كان الألمان والإيطاليون والفرنسيون والإسبان، مثلاً، يعرفون بتلقائية هويتهم بلغاتهم الوطنية في المقام الأول^(٦)، فإن **الازدواجية اللغوية والثقافية** لأغلبية التونسيين لا تكاد تسمح لهم اليوم بربط هويتهم باللغة العربية بوضوح وسهولة، أي الانتماء الواضح

(٤) النوادي، **التخلف الآخر: عولمة أزمة الهويات الثقافية في الوطن العربي والعالم الثالث**.

Frantz Fanon, *Les Damnés de la terre* (Paris: La Découverte, 2002).

(٥)

Kraus, *A Union of Diversity: Language, Identity and Polity-Building in Europe*.

(٦)

والثابت والقوي إلى الهوية العربية المستندة إلى السيادة اللغوية، وليس الشباب التونسي استثناء لذلك، وهذا طبعا لا يبشر بالتفاؤل إزاء قدرة المجتمع التونسي بعد الثورة على كسب رهان استرجاع السيادة اللغوية الكاملة في المستقبل المنظور.

● جذور ضعف السيادة اللغوية

نرى، ما هي جذور ضعف المناذاة بواجب الالتزام باحترام السيادة اللغوية في المجتمع التونسي المعاصر؟

يعلن الدستور التونسي أن «تونس دولة حرة مستقلة ذات سيادة، الإسلام دينها والعربية لغتها والجمهورية نظامها». يشير هذا البند إلى أن اللغة العربية عنصر أساسي من السيادة التونسية، لكن التونسيين عجزوا في عهدي بورقيبة وبن علي عن تحقيق السيادة اللغوية كما تبين مؤشرات السيادة اللغوية الواردة سابقاً. ويرجع ذلك في المقام الأول إلى ما أسميه الازدواجية اللغوية الأمانة^(٧)؛ أنها تلك الازدواجية اللغوية التي تجعل أصحابها غير متحمسين للذود عن لغتهم الوطنية، وغير مبالين إزاء عدم استعمالها في شؤونهم الشخصية، وفي ما بينهم، وفي أسرهم ومجتمعاتهم ومؤسساتهم، بحيث تصبح عندهم لغة ثانية أو **ثالثة**. ويتناقض هذا السلوك اللغوي بالتأكيد مع أبجدية كسب رهان السيادة اللغوية في المجتمعات ذات السيادة الحقيقية الكاملة.

ينطبق مفهوم الازدواجية اللغوية الأمانة على المتعلمين التونسيين، خريجي التعليم الفرنسي والصادقي في زمن الاحتلال، وعلى التعليم التونسي العام بعد الاستقلال.

● عجز التعليم الصادقي في السيادة اللغوية

في المجتمع التونسي اعتقاد واسع بأن نظام التعليم الصادقي هو النظام التربوي المثالي، بسبب إتقان تلامذة المدرسة الصادقية اللغتين والثقافتين الفرنسية والعربية، الأمر الذي يجعل الصادقيين متفتحين على الثقافة الفرنسية والغربية بصفة عامة، ومعتزين في الوقت نفسه باللغة العربية وثقافتها. ومن ثم، انتشر اعتقاد آخر بين أغلبية التونسيين في عهدي الاستعمار والاستقلال بأن الازدواجية اللغوية مكسب كله خير للذين يعرفون لغتين، لكن دراسات علم النفس لا تتفق مع مثل ذلك الاعتقاد الذي لا يرى إلا الإيجابيات في الثنائية اللغوية للمتعلم^(٨). وبعبارة أخرى، إن للازدواجية اللغوية سلبيات على مستويات متعددة، ومن ثم يضع علماء النفس شروطاً كثيرة ينبغي توافرها في نظام التعليم المزدوج اللغة والثقافة، للحد من السلبيات العديدة التي يتعرض لها التلاميذ والطلاب في ذلك النظام

(٧) محمود الزواوي، الازدواجية اللغوية الأمانة في الوطن العربي (مخطوطة كتاب يُنتظر نشرها في

٢٠١٢).

(٨) Chadly Fitouri, *Biculturalisme, Bilinguisme et éducation*, actualités pédagogiques et psychologiques (Paris: Delachaux et Niestlé, 1983), pp. 132-136, and Barbara Abdelilah-Bauer, *Le Défi des enfants bilingues: Grandir et vivre en parlant plusieurs langues* (Paris: La Découverte, 2008), pp. 50-54.

التعليمي. وهكذا يتضح أن الاعتقاد السائد لدى التونسيين في الخير المطلق للازدواجية أو الثلاثية اللغوية لصالح الإنسان التونسي، هو **اعتقاد لا يستند إلى علم بطبيعة الأشياء**، كما يقال، بل هو مبني على **جهل بطبيعة الأمور**. واعتماداً على هذا، لا يجوز علمياً قبول الازدواجية اللغوية الثقافية الصادقية على أنها خير مطلق لا ضرر فيه، لا من قريب ولا من بعيد، على اللغة العربية وثقافتها وعلى الانتماء إلى الحضارة العربية الإسلامية لدى خريجي المدرسة الصادقية.

● المكانة الأولى للفرنسية وثقافتها عند الصادقين

يفيد تحليل الظروف، التي اقترن بها التعليم المزدوج اللغة والثقافة للمدرسة الصادقية في أثناء الاستعمار الفرنسي، بأنها ظروف يُنتظر أن تؤدي عند معظم التلاميذ الصادقين إلى احتلال اللغة الفرنسية وثقافتها **المكانة الأولى** عندهم، وبأن اللغة العربية وثقافتها تحتلان المرتبة الثانية في تكوينهم المدرسي^(٩). إن الانعكاسات السلبية لمثل ذلك **التقديم والتأخير** في مواقع مكانة اللغة الوطنية وثقافتها واللغة الأجنبية وثقافتها لدى المتعلمين الصادقين لا تحتاج إلى توضيح طويل؛ فاللغة والثقافة العربيتان الوطنيتان **تخسران** مكانتهما الطبيعية الأولى عند التلاميذ الصادقين لصالح اللغة والثقافة الفرنسييتين في تكوين الشخصية المعرفية لديهم. ويرجع مشكل قلب المواقع للغتين والثقافتين لدى المتعلمين الصادقين لصالح اللغة الفرنسية وثقافتها إلى **ثلاثة عوامل رئيسية**:

العامل الأول هو هيمنة استعمال اللغة الفرنسية وثقافتها في التعليم الصادقي؛ إذ يشير هذا العامل إلى خلق موقف سلوكي لغوي متعاطف أكثر مع اللغة الفرنسية وثقافتها عند أغلبية المتعلمين الصادقين. وفي المقابل، نجد تعاطفاً أكبر لصالح اللغة العربية وثقافتها عند المتعلمين التونسيين الزيتونيين، ولدى خريجي شعبة (أ) المعربة في مطلع الاستقلال، أي إن مدى استعمال الفرنسية أو العربية في التدريس يؤثر في درجة التعاطف سلباً أو إيجاباً مع هاتين اللغتين وثقافتهما عند التلميذ التونسي. وبتعبير علم الاجتماع، يجوز القول إن الحب والاحترام اللذين تلقاهما اللغة الفرنسية وثقافتها لدى الصادقين هما إلى حد كبير حصيلة **هيمنة اللغة الفرنسية وثقافتها** في التنشئة المدرسية اللغوية الثقافية لخريجي المدرسة الصادقية.

العامل الثاني هو أن التلاميذ الصادقين تعلموا الفرنسية وثقافتها في عهد الاستعمار الفرنسي لتونس على أيدي عدد هائل من المدرسين الفرنسيين. وبعبارة أخرى، تعلم الصادقيون اللغة الفرنسية وثقافتها في ظروف تسود فيها **علاقة الغالب بالمغلوب** بين المستعمر الفرنسي والمستعمر التونسي، وهو وضع يساعد كثيراً، نفسياً واجتماعياً، على أن تتبوأ لغة موليار وثقافتها المكانة الأولى عند خريجي المدرسة الصادقية^(١٠)، وذلك على نحو شعوري ولا شعوري.

(٩) أحمد عبد السلام، **المدرسة الصادقية والصادقيون** (قرطاج: بيت الحكمة، ١٩٩٤).

(١٠) Fanon, *Les Damnés de la terre*, and Albert Memmi, *Portrait du Colonisé et du colonisateur* (١٠) (Paris: Gallimard, 1985).

العامل الثالث هو أن المصلح خير الدين باشا أسس المدرسة الصادقية عام ١٨٧٥، وجعل برامجها تجمع في النظام التربوي التونسي، ولأول مرة، بين العلوم الإنسانية والعلوم الصحيحة واللغات الأجنبية، وفي طليعتها اللغة الفرنسية. لم يكن كسب رهان **الحداثة الغربية والأفكار المستنيرة** هاجس خير الدين فقط، بل كان أيضاً دافعاً قوياً لدى مناصريه من الشيوخ والعلماء، أمثال محمود قابادو وسالم بوحاجب ومحمد السنوسي، وغيرهم، أي إن رجال خير الدين الزيتونيين هم الذين حثّوه وساعدوه على إنشاء مدرسة حديثة ترحب بالاطلاع وتعلّم علوم العصر. فالسعي إلى وضع تونس على درب الحداثة كان الهدف الرئيسي لتأسيس المدرسة الصادقية، ومن ثمّ أصبح تعلّم الفرنسية وثقافتها في مخيال أغلبية التونسيين المتعلمين هو **التأشيرة اللازمة** لدخول رحاب الحداثة. وبالتأكيد، يفسر اقتران الحداثة بتعلّم اللغة الفرنسية وثقافتها المكانة الأولى التي تحظى بها هاته اللغة وثقافتها عند معظم الصادقيين.

إن ازدياد انتشار ظاهرة
الـ "فرانكو-أراب" بين الشباب
والكهول التونسيين دليل على
ضعف وعيهم بأهمية
السيادة اللغوية.

ومن منظور علم النفس الاجتماعي، فإن تلك العوامل المذكورة سوف تخلق موقفاً إيجابياً جماعياً يعطي اللغة الفرنسية وثقافتها الصدارة والتفضيل عند الصادقيين، على حساب اللغة العربية (اللغة الوطنية) وثقافتها. ومن ثمّ لا يجوز وصف النظام التعليمي الصادقي بأنه الأفضل على مستوى ربط الصادقي ربطاً طبيعياً بلغته وثقافته الوطنيتين العربيتين. كان يمكن أن يكون النظام التعليمي الصادقي كذلك لو أن اللغة العربية وثقافتها تحتلان المكانة الأولى في قلوب وعقول واستعمالات خريجي المدرسة الصادقية.

إن نظام تعليم شعبة (أ) المعربة في فجر الاستقلال هو النظام التعليمي الوطني الحق بعد الاستقلال المرشح، أكثر من غيره، إلى أن يكون النظام التعليمي الأفضل الذي يمكن المجتمع التونسي من الظفر بالسيادة اللغوية، لأنه يؤهل خريجيه لتكون للغة العربية وثقافتها المكانة الأولى في قلوبهم وعقولهم واستعمالاتهم. ولقد تعرضت شعبة (أ) للإجهاض وهي جنين على يدي وزير صادقي للتربية والتعليم، فضاعت أعز فرصة لرؤية أجيال تونسية لما بعد الاستقلال، تكون للغة العربية وثقافتها المكانة الأولى في قلوبها وعقولها واستعمالاتها. وبعملية إجهاض توطّن اللغة العربية وثقافتها في الشخصية التونسية القاعدية، بقيت معالم **الاستعمار اللغوي الثقافي** في تلك الشخصية حية ترزق وتجدرت بعد أكثر من خمسة عقود من الاستقلال. ولا يبدو أن الصبح قريب لزوال شبكة الاستعمار اللغوي الثقافي، الذي لا يكاد يعارض استمرار وجوده أجيال عهد الاستقلال التي تأثرت برؤية خريجي المدرسة الصادقية ومدارس البعثات الفرنسية الذين احتلوا المواقع الحساسة في إدارة البلاد والعباد، من أعلى هرم السلطة السياسية إلى أدنى الوظائف أهمية.

ومن ثمّ، لا يجرؤ علم النفس ولا علم الاجتماع على القول إن التعليم الصادقي هو فعلاً

تعليم تونسّي مثالي، لأن اللغة العربية وثقافتها تتبوأن المكانة الثانية عند معظم الصادقيين، مع أن اللغة العربية وثقافتها معلمان وطنيان مركزيان لهوية الشعب التونسي بمعنى الوطنية الكاملة؛ إنهما شعار للوطنية مثلهما مثل العَلَم التونسي. ومن ثمّ، فعالم النفس وعالم الاجتماع ينظران إلى تبوؤ اللغة العربية وثقافتها المكانة الثانية عند الصادقيين بوصفه أمراً غير طبيعي / غير مألوف (منحرفاً) في علاقة الشعوب بلغاتها وثقافتها الوطنية، كما رأينا ذلك في مؤشرات السيادة اللغوية عند المجتمعات المتقدمة.

وعلى هذا الأساس، يمكن تفسير الصمت شبه الكامل بعد الاستقلال لدى معظم النخب السياسية والثقافية الصادقية، والدارسة في المدارس «المفرنسة»، أمام مسألة التحرر / الاستقلال اللغوي والثقافي عن فرنسا^(١١). وكما بيّنا، فالتعليم الصادقي عاجز عن مدّ خريجه بتكوين تعليمي يعطي المكانة الأولى للغة العربية وثقافتها. فموقف هؤلاء جميعاً لا يكاد يمانع في استمرار حضور الاستعمار اللغوي الثقافي الفرنسي بقوة في المجتمع التونسي بعد أكثر من نصف قرن من الاستقلال. وهكذا فُتحت الأبواب على نحو واسع أمام فقدان السيادة اللغوية في المجتمع التونسي بعد الاستقلال. ويتضح أن ضعف السيادة اللغوية بعد رحيل الاستعمار شارك فيه بالوكالة معظم التونسيين أصحاب الازدواجية اللغوية الأمانة، التي كثيراً ما تخلق نفوساً وعقولاً سجيّة للغة المستعمر وفكره، كما جاء في مفهوم العقل السجين (Captive Mind) لعالم الاجتماع الماليزي المعروف سيد حسين العطاس^(١٢). وهكذا، يكاد ينعدم الأمل في حصول تونس على السيادة اللغوية – أهم السيادات جميعاً – في المستقبل المنظور؛ إذ لا يتعلق الأمر هنا بمجرد ثورة تونسية نجحت في إسقاط النظام السياسي في البلاد، وإنما يحتاج الوضع في المجتمع التونسي اليوم، وبإلحاق، إلى ثورة أخرى تتمثل في تغيير لغوي ثقافي فكري يحرر النفوس والعقول من سجن وزر لغة الآخر المستعمر وثقافته وفكره، من أجل إبرام عقد مصالحة جديدة مع الذات عبر الظفر بالسيادة اللغوية والثقافية.

فالمرء يرى اليوم في المجتمع التونسي توجهات في الاتجاه المعاكس لفكر العطاس. ولا يخفى أن هناك مثقفين وسياسيين تونسيين يدعون إلى تغيير البند الأول من الدستور التونسي، بما فيه، ربما، وضع اللغة العربية، التي هي الآن لغة وطنية. كما أن قضية السيادة اللغوية كجزء من تأصيل الهوية التونسية غير مطروحة تماماً بعد الثورة في جميع وسائل الإعلام التونسية، بينما تهرع، مثلاً، معظم القنوات الفضائية إلى نقل تظاهرة تونسية صغيرة لصالح اللائكية. وعلى مستوى آخر، أخذ المسؤولون في وزارة التربية في العهد السابق يخططون لتعليم ابتدائي ثلاثي اللغات [عربية وفرنسية وإنكليزية]، وكان يُتوقع البدء في تطبيقه في العام الدراسي ٢٠١١ – ٢٠١٢. وهو نظام تعليم يُتوقع أن يقود إلى ثلاثية لغوية

(١١) محمود النوادي، «في سوسولوجيا أسباب نجاح وتعثر توطين اللغة في كل من المجتمع الجزائري والتونسي والكيباكي»، *المستقبل العربي*، السنة ١٣، العدد ١٤٢ (كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٠)، ص ٤٠ – ٥٦.

(١٢) Sayed Hussein Alatas, «The Captive Mind in Development Studies», *International Social Science Journal*, vol. 24, no. 1 (1972), pp. 9-25.

أمانة، قياساً على تجربة التعليم التونسي المزدوج اللغة قبل الاستقلال وبعده. فالتحليل الموضوعي يشير إلى خشية من خيبة أمل في مستقبل ثورة قادها شباب أعماق تونس في سيدي بوزيد والقصرين إن هي فشلت في استرجاع السيادة اللغوية الكاملة للمجتمع التونسي؛ فشعب بدون لغة يجعل الآخرين يتحكمون في مستقبله، وهذا ما رفضه اليابانيون، فكسبوا رهان النهضة والأمن على مستقبلهم. ومن ثمّ، يصعب الاطمئنان إلى مسيرة الثورة بدون أن يطبع التونسيون تماماً علاقتهم مع لغتهم الوطنية: اللغة العربية. ألا يعطي ذلك كله مشروعية قصوى لكي تصبح وزارة الثقافة وزارة سيادة في المجتمع التونسي؟ فالمجتمع الذي لا تحتل فيه الثقافة، وفي طليعتها اللغة الوطنية، مكانتها المميزة يعطل أهم مكوناته الذاتية التي بدونها يكون غير مؤهل للظفر بالمعالم الحقيقية للتقدم والنهضة.

● الحديث التونسي التقليدي عن التعريب

ولكسب رهان السيادة اللغوية وتحقيق انتصار الثورة على الوجه الآخر للاستعمار، لا بد من تشخيص جديد لمسألة التعريب. التعريب يقتزن عموماً عند التونسيين، أفراداً ومؤسسات، بكتابة الوثائق الإدارية والكتب المدرسية واللافتات في الشوارع باللغة العربية بدل اللغة الفرنسية، أي القضاء كتابة على الغربة بين المجتمع التونسي ولغته الوطنية/ اللغة العربية. فمثل هذا الطرح لقضية التعريب هو ما ألفه التصور الذهني للتونسيين في عهد الاستقلال، بحيث أصبح التعريب الكتابي النمط التقليدي الوحيد الذي يتعامل به التونسيون مع مسألة تجذير وتطبيع حضور اللغة العربية في المجتمع التونسي. صحيح أن هذا النوع من التعريب ضروري، ولكنه غير كاف لإقامة تعريب حقيقي وطبيعي في هذا المجتمع؛ فالتعريب الأصيل والمؤصل لا يمكن أن يتم بدون ما نسميه التعريب النفسي.

● ما هو التعريب النفسي؟

يعني هذا المصطلح عندي ضرورة وجود علاقة حميمة بين التونسيين واللغة العربية؛ فالتعريب النفسي يدلّ على حصول تطبيع العلاقة بالكامل بين المجتمع ولغته، أي أن تحتل اللغة الوطنية، بطريقة عادية وعفوية، الموقع الأوّل في قلب المواطن التونسي وعقله واستعماله، وأن يشعر هذا الأخير بالافتخار والاعتزاز بذلك، وأن لا يقبل أن تكون اللغة العربية في المكانة الثانية أو الثالثة في مجتمعه، فيحتج بقوة على ذلك لدى المسؤولين وأمام جمهور الناس، ويتخذ السبل لتوعية الناس بمدى أهمية أن تصبح علاقة التونسيين باللغة العربية علاقة طبيعية مثلما هو الأمر في المجتمعات المتقدمة كالمجتمعات الألمانية والفرنسية والإيطالية واليابانية والكورية الجنوبية.

تفيد الملاحظة الميدانية لفترة ما بعد الاستقلال بأن مفهوم التعريب النفسي غائب بطريقة شبه كاملة في سياسات التعريب، فلا يُعرف مثلاً عن حكومات الاستقلال أنها قامت بحملات شعبية - تشبه حملات التنظيم العائلي - عن طريق وسائل الإعلام لتوعية المواطنين، وشحذ أحاسيسهم إزاء إقامة علاقة عضوية وطبيعية مع اللغة العربية، لغتهم الوطنية.

إن منطق الأمور وعلم النفس الاجتماعي يؤكّدان أنّه لو وجدت عقلية التعريب النفسي بين أغلبية التونسيين في عهد الاستقلال، لما كان هناك هذا الحضور الكبير للسلوكات اللغوية الشفوية والكتابية المشينة للغة العربية لدى الخاصة والعامة من التونسيين؛ فنشر **خطاب التعريب النفسي** هو إذن **العمود الفقري** والأساس الرئيسي **والاستراتيجي** للنجاح الحقيقي في سياسة التعريب، وكسب رهان السيادة اللغوية. إذ تتماشى مثل تلك السياسة اللغوية مع مثلنا الشعبي التونسي القائل «قص الراس تنشف العروق».

والسؤال المشروع هنا، بالنسبة إلى الباحث الاجتماعي في قضية التعريب في المجتمع التونسي الحديث، هو: لماذا غيّبت السلطات التونسية منذ الاستقلال سياسات الحملات الشعبية لصالح التعريب النفسي؟ تفسر العلوم الاجتماعية غياب تلك الحملات بعاملين رئيسيين: **العامل الأول** هو **ضعف التعريب النفسي** الموجود أصلاً - كما رأينا - عند خريجي المدرسة الصادقية، والموجود بدرجة أكبر عند خريجي مدارس البعثات الفرنسية. **والعامل الثاني** هو أن المتعلمين الصادقيين والدارسين في مدارس البعثات الفرنسية احتلوا مراكز ومناصب السلطات الحساسة والمؤثرة، لقيادة البلاد وإدارتها بعد الاستقلال، فكان هرم السلطات التونسية العالية يتكون من خريجي المدرسة الصادقية ونظرائهم من مدارس البعثات الفرنسية. وكما أشرت في العامل الأول، فإن الأغلبية الساحقة من هؤلاء كانت تشكو **ضعف التعريب النفسي**. وتأتي الخلافات السياسية للقيادة البورقيبية مع قادة المشرق العربي لكي تزيد نفور القيادة السياسية التونسية، ومن ثمّ معظم المواطنين، من سياسة التعريب الكتابي، ناهيك عن التعريب النفسي.

ومن هنا يجوز القول، بكلّ مشروعية، إن **ظاهرة التردّد والاضطراب والتراجع في مسيرة التعريب** بعد الاستقلال في المجتمع التونسي تعود في المقام الأول إلى مدى انتشار غياب التعريب النفسي عند النخب السياسية الحاكمة والمثقفين والمتعلمين والسلطات الأخرى صاحبة النفوذ في إدارة البلاد، وتعود في المقام الثاني إلى تدخّل عامل السياسة مع المشرق العربي. ومن ثمّ، فقضية التعريب في تونس قضية **مسيّسة** على ثلاثة مستويات: مستوى القيادة السياسية البورقيبية، التي لم تكن أصلاً متحمسة لسياسة التعريب بسبب إعاقة ضعف التعريب النفسي والازدواجية اللغوية الأمانة لها عن تبني موقف متحمس لصالح اللغة العربية/الوطنية؛ مستوى النظام السياسي البورقيب، الذي زاد ضعف التعريب النفسي بلّة باختلافه وصراعه ذلك النظام مع بعض قادة النظم السياسية في المشرق العربي؛ مستوى الضغط السياسي الفرنسي غير المستبعد على أولي الأمر في تونس منذ الاستقلال، لكي تحافظ اللغة الفرنسية وثقافتها على مكانة محترمة، إن لم تكن المكانة الأولى، بعد استقلال البلاد التونسية عام ١٩٥٦.

● معالم تأمر المثقف مع الأمير

لنشرح كيف أدى نظام التعليم التونسي في عهدي بورقيبة وبن علي إلى «تأمر المثقف مع الأمير» ضد اللغة العربية وثقافتها، نلفت إلى أن خريجي مدارس البعثات الفرنسية

والمدرسة الصادقية والمدارس والجامعات التونسية في عهدي الاحتلال والاستقلال ضالعون في «التأمر». وكما بيّنت من قبل، تفيد الملاحظات المتكررة للسلوكات اللغوية لمعظم هؤلاء الخريجين التونسيين منذ الاستقلال وحتى يومنا هذا، أن اللغة العربية لا تتمتع لديهم بالمكانة الأولى على نحو عفوي وحماسي. وفي هذا الصدد، يمثل المجتمع التونسي مخبراً ثرياً للباحث في المسألة اللغوية، ودراسة الآثار الأمارّة للازدواجية اللغوية في الأطفال والكهول من التونسيات والتونسيين، وفي طليعتهم النخب السياسية والفكرية والمثقفون والمتعلمون المزدوجو اللغة في فترتي الاستعمار والاستقلال.

وللتفصيل أكثر في ما وقعت الإشارة إليه من قبل، يكفي إلقاء الضوء على سلوكين لغويين لشخصيتين بارزتين (الرئيس بورقيبة والسياسي محمود السعدي) من الساحة التونسية بعد الاستقلال، كانت فيها الازدواجية اللغوية عند النخب السياسية التونسية القيادية في غير صالح اللغة العربية:

إن ظاهرة التردد والتراجع في مسيرة التعريب في تونس تعود في المقام الأول إلى مدى غياب التعريب النفسي عند النخب السياسية الحاكمة والمثقفين والمتعلمين...

كان موقف الرئيس بورقيبة، المزدوج اللسان، معروفاً بضعف تحمسه وعزمه على إنجاح عملية التعريب وكسب رهان التحرر/ الاستقلال اللغوي الثقافي لمجتمعه، الأمر الذي يفسر، مثلاً، لومه الشديد لوزيره السيد محمد مزالي الذي قاد حركة التعريب أعواماً عديدة.

أما محمود السعدي، الوزير/ السياسي المزدوج اللغة كذلك، فهو الذي قرر وضع نهاية لنظام التعليم المعرب الجديد المتمثل في ما كان يسمى شعبة (أ)، التي كانت ضمن خطة تونسية في مطلع الاستقلال لجعل اللغة العربية لغة التعليم الأولى.

تتكون هذه الخطة من ثلاث شعب: (أ) المعربة بالكامل؛ (ب) المزدوجة اللغة (عربية وفرنسية)؛ (ج) الخاضعة لهيمنة اللغة الفرنسية. ووفقاً لهذه الخطة، فإن الشعبة (أ) هي الشعبة الدائمة والثابتة، والشعبتين (ب) و (ج) هما الشعبتان المؤقتتان بحيث تصبح الشعبة (أ) في نهاية المطاف هي الشعبة النموذجية للتعليم التونسي الإعدادي والثانوي في عهد الاستقلال. ولكن الوزير السعدي قرر إلغاء الشعبة (أ) المعربة والإبقاء على الشعبة (ب)، صاحبة الازدواجية اللغوية الأمارّة، كشعبة نموذجية دائمة وثابتة بديلة من شعبة (أ).

يسمح موقفا الرئيس بورقيبة وأ. السعدي بالقول إنهما يستبطنان الازدواجية اللغوية الأمارّة بالسوء ويمارسانها ضد اللغة العربية. ويُستنتج من التحليل الوافي أن بورقيبة كان مجرد رأس جبل الجليد بالنسبة إلى فقدان التحمس لتعريب المجتمع التونسي؛ إذ إن أغلبية وزرائه والمسؤولين الكبار كانوا متعاطفين مع موقفه. ويمكن تفسير هذا الوضع السلبي إزاء اللغة العربية في عهدي بورقيبة وبن علي بنوعيه التعليم السائد في المجتمع التونسي الحديث. فالتعليم اللغوي الثقافي التونسي المزدوج اللغة تهمين فيه اليوم الفرنسية ابتداء من المرحلة الثانوية. وكان الأمر أكثر سوءاً في العقود الماضية. وبالتالي، يهيئ هذا التعليم الخريجين

للتعاطف أكثر مع اللغة الفرنسية وثقافتها بدلاً من اللغة العربية وثقافتها.

وكما سبق ذكره، يرى عالم الاجتماع الشهير سيد حسين العطاس أن متعلمي الازدواجية اللغوية والمعرفية الأمانة وجامعيها ومثقفها في العالم الثالث هم أصحاب عقول سجيئة للمعرفة الغربية التي تعيقهم عن الإبداع وإضافة الجديد. كما إن علمي النفس والاجتماع يؤكّدان أن الازدواجية اللغوية والمعرفية الأمانة تحدّث ارتباكات واضطرابات وصراعات في هويات الأفراد والمجتمعات^(١٣).

وبكثير من الشفافية، يتجلى تأمر التعليم المزدوج على اللغة والثقافة العربية عند خريجي المدارس «الفرنسية» والصادقين وأغلبية أجيال خريجي التعليم التونسي بعد الاستقلال؛ فالباحث يلاحظ عموماً لدى هذه الأصناف الثلاثة من المتعلمين التونسيين اغتراباً بينهم وبين لغتهم وثقافتهم، بحيث يصبحون مرشحين للنظر إليهما بكثير من التحقير والدونية. تشير المعطيات أن التعليم المزدوج اللغة والثقافة يحدث حتّى عند الصادقين تشويشاً وربما تصدعاً في الانتساب إلى الهوية العربية الإسلامية. وهكذا، جذّرت تلك النظم التعليمية في عهدي الاحتلال والاستقلال لدى خريجها قبول الاستعمار اللغوي الثقافي الفرنسي، وحتّى الترحيب به.

وفي المقابل، يمثّل التعليم الزيتوني الثانوي ونظام الشعبة (أ) المعربة في بداية الاستقلال نوعاً مختلفاً عمّا رأيناه في أنماط التعليم الثلاثة السابقة الذكر؛ فاللغة العربية هي سيدة الموقف عند المتعلمين الزيتونيين وتلامذة نظام هذه الشعبة. وتؤكد الدلائل أن اللغة العربية لدى خريجي الشعبة (أ) والتعليم الزيتوني تحتل المكانة الأولى في قلوبهم وعقولهم واستعمالاتهم، وأن مزدوجي اللغة بينهم (العربية والفرنسية) ينتمون إلى ما أسمّيه الازدواجية اللغوية اللوامية، التي تجعلهم يلومون أنفسهم والتونسيين الآخرين الذين يستعملون الفرنسية في الشؤون الخاصة والعامة في المجتمع التونسي.

يتضح من هنا أن معالم وزر التخلف الآخر الاستعماري لم يستبطنه نظام بورقيية وبن علي فقط، بل رحبت وترحب به أيضاً أغلبية النخب المثقفة والمتعلمة والطبقات الاجتماعية العليا والمتوسطة التونسية. فعلى سبيل المثال، لم ينفرد نظام بورقيية بإقصاء خريجي الزيتونة من المناصب العليا في البلاد، بل شاركه في ذلك الجامعيون التونسيون ذوو الازدواجية اللغوية الأمانة، بحيث أقصوا من العمل في الجامعة حتى زملاءهم الزيتونيين الذين تحصلوا على شهاداتهم من جامعات غربية. وبسبب سيطرة أصحاب الازدواجية اللغوية الأمانة على مقاليد الحكم والسلطة أفقياً وعمودياً، هيمن الصمت شبه الكامل على التخلف الآخر/الاستعمار اللغوي الثقافي، وهو استعمار يهيئ الشعب التونسي للخنوع والرضاء بالبقاء ضحية في مخالب التبعية الفرنسية/الغربية إلى أجل غير مسمى. إنه سكوت يمثّل تأمراً شعبياً مع السلطان على لغة وثقافة المجتمع التونسي، بحيث أصبحت

الازدواجية اللغوية الأمانة شعار التفتح عند نظامي بورقية وبن علي وأغلبية التونسيين.

ومن ثمّ، فإن صمت الشعب التونسي اليوم عن الانعتاق من التخلّف الآخر لا يبشر بنجاح حقيقي لثورة شباب تونس الثقافية، التي قادها شباب الأعماق التونسية. فهوّلاء لا يرضون على استمرار وزر التخلّف الآخر/الاستعمار اللغوي الثقافي بعد ثورتهم الثقافية. وإذا لموا الصمت عن التحرر من التخلّف الآخر وكسب رهان الاستقلال الثاني، فإنه يصعب التفاوض بمستقبل حركتهم الثورية الثقافية. فبدون التحرر من أخطر بقايا الاستعمار الفرنسي، ستبقى الثورة منقوصة، أو ستسير في الاتجاه المعاكس؛ أفلم يردد المفكرون والمؤرخون وعلماء النفس والاجتماع القول، بشأن القوى الفاعلة في دفع مسيرات حركات وتحولات المجتمعات البشرية نحو الأفضل، بأن الشعوب التي لا لغة لها يكون مستقبلها من صنع الغير؟

● ضرورة الثورة لإسقاط نظام التعليم

يتضح ممّا سبق بيانه أن عهدي الاحتلال والاستقلال نجحا، على الأقل، في تشويش العلاقة بين أغلبية التونسيين ولغتهم الوطنية/ اللغة العربية. والأمر، بكلّ المقاييس، خطير ولا تسمح به المجتمعات صاحبة السيادة الكاملة، كما رأينا ذلك في مجتمعات الاتحاد الأوروبي واليابان وكوريا الجنوبية. فالثورة التونسية مطالبة بأن تُسقط نظام التعليم الذي تهيمن فيه الازدواجية اللغوية الأمانة على تكوين التونسيين في المدارس والجامعات قبل الاستقلال وبعده، وتضع مكانه نظاماً تعليمياً بديلاً ملتزماً بأخلاقيات الثورة دائماً على كلّ معالم الازدواجية أو الثلاثية اللغوية الأمانة. وفي نظري، يمثل نظام الشعبة (أ) المعربة المذكور سابقاً البديل المناسب الذي ينبغي أن يتبناه المجتمع التونسي لما بعد الثورة. وكما وقع شرحه في هذا المقال، فخريجو هذه الشعبة يتصفون بما سمّيته الازدواجية اللغوية اللوامة والتعريب النفسي المتين، الأمر الذي سيؤهل أجيال التونسيين في الحاضر والمستقبل لتطبيع علاقتهم بالكامل مع اللغة العربية/ الوطنية، كما تفعل المجتمعات المتقدمة مع لغاتها الوطنية.

إن تبني هذا النظام التعليمي البديل يُعتبر أكثر الأمور استعجالاً لكسب رهان الانتصار الحقيقي للثورة التونسية؛ إذ إن الشعوب الفاقدة سيادتها اللغوية لا تستطيع التحكم في التخطيط المستقل لصنع مستقبلها الأمن على طول المدى. وهذا لا يعني أبداً التخليّ عن تعلّم اللغات الأجنبية، وفي طليعتها اللغة الإنكليزية التي هي لغة العلوم اليوم، بل يجب أن يصبح إتقان لغة أجنبية واحدة على الأقل من ثوابت المدرسة التونسية لما بعد الثورة، لكن بدون أن تقود معرفة اللغات الأجنبية إلى إعادة نشر شبح الازدواجية أو الثلاثية اللغوية الأمانة التي تتصف بها أغلبية المتعلمين التونسيين اليوم، نتيجة نظام التعليم ذي الازدواجية اللغوية الأمانة في عهدي الاحتلال والاستقلال. ويتمثل الرهان الكبير للنظام التعليمي البديل في تطبيع علاقة جميع التونسيين والتونسيات باللغة العربية/ لغتهم الوطنية.

يُنْتَظَر أن تكون لهذا النظام التعليمي الجديد فوائد خاصة للتونسيات اللاتي ربما يفتقدن علاقة طبيعية مع اللغة العربية، كما تلاحظ ذلك عينا عالم الاجتماع، الذي يلفت

نظره في السلوك اللغوي للمرأة التونسية، مثلاً، مبالغتها في استعمال اللغة الفرنسية بدل العامية العربية التونسية النقية في حديثها عن الألوان والمقاييس والأيام والأرقام. فنحن، مثلاً، لا نكاد نسمع أية تسمية للألوان باللغة العربية عندما نصاحب زوجاتنا في أثناء شرائهن بعض الملابس في المراكز التجارية وغيرها من المحلات. فالحديث عن ألوان الملابس ومقاييسها لا يتم في العادة إلا باللغة الفرنسية. ويندر استعمال الكلمات العربية للون الأزرق والأسود والأبيض والوردي والرمادي في حديث النساء المشتريات والبائعات على حدّ سواء. وتستولي اللغة الفرنسية أيضاً بطريقة شبه كاملة على الحديث عن مقاييس طول وعرض الملابس. فهذا الاستعمال المتكرر باللغة

**بدون التحرر من أخطر بقايا
الاستعمار الفرنسي، أي
الاستعمار اللغوي الثقافي،
ستبقى الثورة التونسية
منقوصة، أو ستسير في
الاتجاه المعاكس.**

الفرنسية في هذه المناسبات في دنيا النساء يؤدي إلى نشأة عرف لغوي عام بين التونسيات يعطي الأولوية للفرنسية، بحيث يجعلهن يخجلن من استعمال اللغة العربية في الحديث عن الألوان والمقاييس والأرقام. ويشبه هذا الوضع ما نجده في خجل التونسيين والتونسيات في كتابة صكوكهم [شيكاتهم] المصرفية باللغة العربية. وحتى نسمي الأشياء بأسمائها، نقول

إن كل تلك الأمثلة تشير إلى استمرار حضور غير شعوري لرواسب الاستعمار اللغوي الفرنسي بين أغلبية التونسيات^(١٤)، المرشحات في أغليبتهن لأن يكنّ أمهات لا تحتل عندهن اللغة العربية المكانة الأولى. ومما لا شك فيه أن هذا الوضع اللغوي سوف يؤثر سلباً في علاقة الأطفال والمراهقين التونسيين باللغة العربية/الوطنية. يلاحظ الباحث لظاهرة ما أسميه تسلط اللغة الفرنسية على السلوك اللغوي للتونسيات غياب الاحتجاج على ذلك في المجتمع التونسي^(١٥).

بل هناك عموماً ردّ فعل مجتمعي في الاتجاه المعاكس يكاد يمدح المرأة التونسية على استعمالها للغة الفرنسية بدل العربية، بينما يحتاج الأمر إلى ثورة نسائية لغوية تضع نهاية للاغتراب اللغوي الذي يهدد هوية المرأة وهوية أجيال اليوم والغد.

إنّ، الثورة التونسية أمام تحد كبير لإسقاط النظام التعليمي القائم منذ عهد الاحتلال، وتأسيس نظام تعليمي بديل قادر على القطع الثوري مع نظام التعليم القديم الذي لم تمثل عنده السيادة اللغوية أولوية.

ولكي تعزّز مقولة هذا البحث، لننظرُ إلى الأمر من منظار العلوم الاجتماعية، التي تقول إن اللغة هي أم الرموز الثقافية/الثقافة جميعاً؛ إذ، لا يمكن، مثلاً، تخيل وجود عناصر ثقافية،

(١٤) النوادي، الوجه الآخر للمجتمع التونسي الحديث، ص ١٩٥ - ٢٤٢.

Mohamed Dhaouadi, *L'Univers des symboles humains: L'Autre sous-développement au* (١٥) *Maghreb et au Tiers-monde* (Tunis: L'Or du Temps, 2010), pp. 117-160.

كالدين والعلم والفكر، بدون حضور اللغة في شكلها المنطوق على الأقل. ونظراً إلى مركزية اللغة في نشأة منظومة الثقافة، فإن وصف الإنسان بأنه حيوان ناطق وصف مشروع جداً. وللتعمق أكثر، أقول إن اللغة المنطوقة والمكتوبة هما مصدر تميز الجنس البشري عن سواه بمنظومة الثقافة. ومن ثم، فالإنسان ليس حيواناً ناطقاً فحسب، كما قال القدماء، بل هو أيضاً كائن ثقافي بالطبع، وهذه رؤية يتبناها علم الاجتماع الثقافي اليوم بقوة. ويتجلى من البحث الأساسي الذي يتعمق في فهم جوهر وطبيعة الأشياء أن اللغة هي الركيزة الأولى التي بدونها تغيب ظاهرة الثقافة الإنسانية وسيادة البشر على بقية الكائنات، أي إن البشر يكتسبون تاج إنسانيتهم بواسطة اللغة بشكليها المنطوق والمكتوب. فهبة اللغة البشرية هي الحدّ الفاصل بين عالم الإنسان وعوالم الأجناس الأخرى. وهكذا، يصحّ القول بالصيغة الديكارتية: أستمعل لغة، إذن أنا إنسان.

إن الطرح الفكري المختصر لعلم الاجتماع الثقافي يسمح لمركزية اللغة في صميم هوية الإنسان وإنسانيته وسيادته في هذا العالم بفهم المغزى والحكمة من المناداة في هذه المقالة بنظام تعليمي تونسي جديد، تصبح فيه اللغة العربية/الوطنية مركزية في جميع مراحل التعليم، من الابتدائي إلى ما بعد الجامعي، بحيث لا تخسر مركزيتها عند التونسيات والتونسيين، كما هو الحال في نظام التعليم التونسي في عهدي الاحتلال والاستقلال. وكما رأينا، فالإنسان كسب رهان إنسانيته باستعماله لغة ما. واستعمال اللغات الوطنية اليوم في مدارس وجامعات المجتمعات المتقدمة صاحبة السيادة هو علامة بارزة على المواطنة؛ أو ليست ضرورة ثورة التونسيات والتونسيين على النظام التعليمي القائم أمراً عاجلاً لا يقبل التأجيل، حتى يصبح استعمال اللغة العربية/الوطنية في جميع شؤونهم الشخصية والمجتمعية شرفاً لمعنى المواطنة الأصيلة؟

بذلك يكسبون رهان سيادتهم اللغوية المفقودة، التي يصعب بدون النجاح الكامل فيها الحديث عن ثورة حقيقية في المجتمع التونسي تؤهله لصنع حاضره ومستقبله بنفسه، وبالتالي الظفر بعربون النهضة والتقدم على أقدام راسخة تبشر بانبلاج فجر عهد جديد لمصير هذا المجتمع، الذي قاد الثورات العربية في مطلع عام ٢٠١١ □